S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/565
13 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة لرسالة وجهها الي رئيس مجلس الأمن في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/546) طلب فيها مني توفير تخطيط ارشادي للطوارئ فيما يتعلق بتقديم المساعدات الانسانية والدعم للنازحين في رواندا.

٢ - ويجدر التذكير بأن استئناف النزاع الأهلي عقب الأحداث المأساوية التي وقعت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وما ترتب عليها من أعمال عنف ومجازر، قد أنشأت حالة أثارت الشك في قدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا على الاضطلاع بولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٨٧٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. لذلك أذن مجلس الأمن، في قراره ٩١٢ (١٩٩٤) الذي اعتمده في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بتعديل ولاية البعثة لكي تقوم بما يلي: (أ) العمل كوسيط بين الأطراف سعيا الى عقد اتفاق فيما بينها على وقف إطلاق النار؛ (ب) المساعدة على استئناف عمليات الإغاثة الانسانية قدر الإمكان؛ (ج) رصد التطورات في رواندا والإبلاغ عنها، بما في ذلك سلامة وأمن المدنيين الذين التمسوا اللجوء لدى البعثة. وعملا بالقرار ٩١٢ (١٩٩٤)، تم تقليص القوة تقليصا شديدا، وقوامها الآن في رواندا ٤٤٤ شخصا، من جميع الرتب، و ١٧٩ مراقبا عسكريا موجودين جميعا في الوقت الحاضر في نيروبي بانتظار الإعادة الى الوطن أو إعادة الوزع في البعثة. وعلقت مواصلة تقليص القوة الى المستوى الذي أذن به المجلس بانتظار نتيجة نظر المجلس في المسألة حاليا.

٣ - ولا تزال الحالة في رواندا تتسم بالاضطراب الشديد وانعدام الأمن، وانتشار العنف على نطاق واسع. والمعارك متواصلة بين القوات الحكومية الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية، وإن كان كلا الطرفين قد أعرب بصورة منفصلة عن استعداده لوقف إطلاق النار. وتسيطر القوات الحكومية الرواندية على المناطق الغربية والجنوبية الغربية من رواندا، بينما تسيطر الجبهة الوطنية الرواندية على المناطق الشمالية والشرقية من البلد، بالإضافة الى مناطق في الجنوب الشرقي. أما العاصمة كيغالي فمقسومة بين الطرفين، ولكن خط الجبهة غير مستقر ويتغير مع استمرار العمليات العسكرية. وما زالت القوات الحكومية الرواندية تسيطر على المطار إلا أن الأعمال القتالية في المناطق المجاورة له توقف تشغيله من وقت لآخر. وتواصل الميليشيات المسلحة وغيرها من العناصر الفوضوية أعمال القتل والإرهاب للمدنيين الأبرياء، وإن تكن قد خفت حدة هذه الأعمال عما كانت عليه في بداية النزاع. ويقدر عدد النازحين بنحو مليوني شخص، وهم يلتمسون أماكن أكثر أمنا في كيغالي، وفي مناطق مختلفة من البلد وفي المناطق الحدودية في البلدان المجاورة، ولا سيما في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي هذه الظروف، نشأت أزمة انسانية كبرى.

ثانيا - الجوانب السياسية

٤ - عملا بالقرار ٩١٢ (١٩٩٤)، ودعما لجهود منظمة الوحدة الافريقية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، بصفتها الطرف المنسق لعملية أروشا للسلم، والأطراف الأخرى المعنية، اضطلع ممثلي الخاص، السيد جاك روجيه بوه بوه، وقائد قوة البعثة، العميد روميو داليير، بجميع الجهود الممكنة، داخل رواندا وخارجها، منذ استئناف النزاع للتوصل الى وقف لإطلاق النار بين الأطراف. وللأسف كانت جهودهم من غير طائل حتى الآن، ولكنهم عازمون على مواصلة مساعيهم. ومن الواضح أن اتفاقا لوقف إطلاق النار يمثل الخطوة الأولى في إنشاء بيئة مستقرة وآمنة في البلد، على نحو يتيح تقديم المساعدة الانسانية بصورة منظمة ومنسقة وآمنة، ويتيح إحياء عملية أروشا للسلم. ولكن لا بد في الظروف السائدة أن تنظر الأمم المتحدة في التدابير التي يمكن أن تتخذها قبل التوصل الى وقف لإطلاق النار.

ثالثا - الجوانب الانسانية

٥ - نظرا لتسارع التطورات وللحالة الأمنية، لم يتسن تقييم الحالة الانسانية في رواندا على وجه الدقة. بيد أن التقارير الأولية تشير الى أن عدد النازحين بلغ ٠٠٠ ٢٥٠ شخص في الشمال، و ٠٠٠ ٦٥ شخص في الشرق، و ٠٠٠ ٢٠٠ ١ في الجنوب والجنوب الغربي. ويبدو أن النازحين الداخليين مشتتون على نطاق واسع، وإن كانت هناك تجمعات منهم. وفي كيغالي نفسها لجأ نحو ٠٠٠ ٣٠ نازح الى الأماكن العامة والمباني الدينية، وهم يعانون من نفاد الغذاء والماء والإمدادات الطبية الأساسية. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين البوروندیين الذين بقوا في رواندا بـ ٠٠٠ ٨٠ من أصل ٠٠٠ ٢٧٢ لاجئ. وهذه الحالة يزيد من تعقدها الحقيقة المتمثلة في أنه تم تحديد زهاء ١,٢ مليون شخص تأثروا بالجفاف قبل الحرب في الجنوب يتعين تقديم مساعدة غذائية طارئة اليهم. ويقدر عدد اللاجئين الروانديين في البلدان المجاورة بما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ، ويفيد المفوض السامي أن ٥٠٠ ١ لاجئ يصلون كل يوم الى جمهورية تنزانيا المتحدة. ومن المهم للغاية تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية لهؤلاء الناس في أسرع وقت ممكن.

٦ - وأنشأت إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة مكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ويتولى المكتب، الذي عين مقره المؤقت في نيروبي، المسؤولية الكاملة عن تنسيق أنشطة الإغاثة الانسانية، بما في ذلك تحديد مواقع إمدادات الإغاثة. والتنسيق الوثيق مع المعنيين من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الأخرى، والمانحين الثنائيين هو جزء أساسي من عمل المكتب. ووزع فريق متقدم للمساعدة الإنسانية في كيغالي لكي يتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية الى رواندا في تنفيذ العمليات وتقديم المشورة بشأن توسيع نطاق الأنشطة حيث يسمح الوضع بذلك. ومن المقرر إنشاء مكاتب فرعية أخرى في رواندا أو في البلدان المجاورة. ووجه في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ نداء عاجل يشمل الاحتياجات الفورية لمساعدة الطوارئ ويبلغ مجموعه نحو ١٦ مليون دولار.

٧ - واستهلت عمليات محدودة للطوارئ على الرغم من الصعوبات المصادفة. فقد تم مثلا توزيع إمدادات طبية وغذائية من اليونيسيف في كيغالي. وتمكن برنامج الأغذية العالمي من توزيع ما يزيد عن ٥٠٠ طن من الأغذية في الشمال و ٨٤٠ طنا في الجنوب. وثمة ثلاث منظمات غير حكومية تمارس نشاطها حاليا في رواندا. فمنظمة أطباء بلا حدود تعمل في الشمال، ومنظمة أطباء العالم تعمل في الجنوب. ولم ينقطع عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في رواندا. فقد انصب على توفير الرعاية الطبية الطارئة وتوصيل الإمدادات الغذائية في الشمال والجنوب وفي كيغالي. وساعدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا في توصيل الإمدادات الغذائية وغيرها من إمدادات الإغاثة الى النازحين في منطقة كيغالي، ووفرت الأمن اللازم لأنشطة الفريق المتقدم والمنظمات غير الحكومية. والمفوض السامي لشؤون اللاجئين يستجيب لاحتياجات اللاجئين في البلدان المجاورة.

٨ - واتفقت المنظمات الانسانية التابعة للأمم المتحدة، بالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا واللجنة الدولية للصليب الأحمر، على المبادئ التالية التي يجب أن تشكل أساسا للعملية الانسانية في رواندا:

(أ) ضمان الأمن لموظفي الإغاثة (الوطنيين والدوليين)، وللمستفيدين من مساعدات الإغاثة، ولمواد الإغاثة نفسها؛

(ب) اشتراك السلطات المسؤولة والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في تحديد مواقع التوزيع؛

(ج) التحديد الواضح للمتحاورين من جانب السلطات لكي يتاح لمنظمات المساعدة الانسانية الاتصال فيما يتعلق بالعمليات الإنسانية، على المستوى المركزي وعلى المستوى الميداني؛

(د) موافقة السلطات المسؤولة على مسؤوليات الرصد والإبلاغ المناطة بمنظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوزيع مواد الإغاثة واستخدامها؛

(هـ) تفاهم على أنه ينبغي توفير المساعدة على أساس الحاجة، بصرف النظر عن الانتماء العرقي أو الإثني أو الديني أو السياسي.

٩ - وقد عرضت هذه المبادئ على القوات الحكومية الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية للموافقة عليها. وقد أخطرت القوات الحكومة الرواندية المنسق الإنساني رسميا بموافقتها. ووافقت الجبهة الوطنية أيضا على هذه المبادئ.

١٠ - وإذا كان من السابق لأوانه تقديم خطط تنفيذية متكاملة لتوزيع المساعدة الإنسانية في رواندا، فإن الجهد الأساسي سينصب على الاستجابة للاحتياجات العاجلة لجميع الأشخاص المتضررين في كافة أنحاء البلد كلما سمحت الظروف بذلك. ومن المقرر استخدام العمليات الواسعة العابرة للحدود لنقل إمدادات الإغاثة بموافقة السلطات المناسبة في البلدان المجاورة. وستأخذ الخطط التفصيلية لهذه العمليات في الحسبان ضرورة القيام على قدر الإمكان بتفادي المزيد من تشريد السكان. وسيكون الهدف هو إيصال المساعدة إلى المشردين في مواقعهم الحالية شريطة أن يكون من الممكن توفير الأمن بهذه المواقع.

رابعا - مفهوم العمليات

١١ - أبلغني رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/546)، أنه نظرا لاستمرار الاشتباكات وأعمال القتل في رواندا، يجب النظر في اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة. ويتطلب ذلك أن يتخذ المجلس قرارا بمنح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا ولاية موسعة تستطيع بموجبها توفير الدعم والأمن للنازحين والمجموعات الأخرى في رواندا التي تضررت بالاشتباكات أو التي هي في حاجة الى المساعدة، وإعانة المنظمات الانسانية في توفير المساعدة. وستنسق جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا في هذا الصدد مع جهود المنظمات الانسانية العاملة في رواندا و/أو المشاركة في مساعدة اللاجئين الروانديين في البلدان المجاورة. ويشار فيما يلي الى البعثة، التي ستعمل بمقتضى هذه الولاية المعدلة، باسم بعثة الأمم المتحدة الثانية لتقديم المساعدة الى رواندا (البعثة الثانية).

١٢ - وستتولى البعثة الثانية توفير المساعدة الأمنية للمنظمات الانسانية في تنفيذ برامجها المتعلقة بتوزيع إمدادات الإغاثة. وستنشئ البعثة الثانية منافذ وصول إلى المواقع التي يتجمع فيها النازحون وغيرهم من المتضررين وتكفل حمايتهم. وستشمل هذه المواقع المشمولة بالحماية مناطق داخل رواندا على طول الحدود مع الدول المجاورة حيث يتجمع اللاجئون والنازحون. وستقوم البعثة الثانية بالقيام بأعمال الدورية والرصد في جميع المواقع المحمية وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية حيثما كان ذلك ممكنا. وفي الوقت نفسه ستولي البعثة الثانية قدرا مساويا من الاهتمام لاحتياجات النازحين في داخل البلد وستقوم بمواكبة قوافل الإغاثة وتوفير الأمن لمنشآت الأمم المتحدة هناك.

١٣ - وسترصد البعثة الثانية نقاط العبور الحدودية، على النحو المطلوب عمليا، كما سترصد انتشار أطراف النزاع لضمان السير الفعال لعمليات البعثة الثانية.

١٤ - ويعد مطار كيغالي أيسر نقطة دخول الى البلد من الناحية العملية، ولذلك يتسم بالأهمية لإدخال الموظفين والمعدات ومواد الإغاثة الانسانية. وسيكون متوقعا من الأطراف أن تعتبر المطار "منطقة محايدة" خاضعة لسيطرة الأمم المتحدة حصرا قبل بدء انتشار القوة الموسعة. ولكن إذا ما حال استمرار القتال دون ذلك، فإن البعثة الثانية ستستخدم نقاطا أخرى للدخول والإمداد، مثل مهابط الطائرات الثانوية

داخل البلد. وبالاضافة الى ذلك، ستقوم البعثة الثانية بمد خطوط الاتصال وطرق الوزع والإمداد، على البر، عبر البلدان المجاورة، وخاصة فيما يتصل بإعادة إمداد تلك المناطق المحمية الواقعة على حدود رواندا.

ألف - قواعد الاشتباك

١٥ - لا ترتأى قواعد اشتباك البعثة الثانية حدوث عمليات انفاذ. وسوف تعتمد البعثة على الردع، بصفة أساسية، كيما تضطلع بمهامها. ومع هذا، فقد يتطلب الأمر من البعثة اتخاذ إجراءات للدفاع عن النفس ضد الأشخاص أو المجموعات التي تهدد المواقع والسكان المشمولين بالحماية ووسائل ايصال وتوزيع الإغاثة الإنسانية.

باء - هيكل القوة

١٦ - ينبغي للبعثة الثانية أن تكون مؤلفة من قوة جديرة بالثقة وذات تسليح جيد ولديها القدرة على الحركة السريعة. وحجم القوة يتوقف على مساحة وطبيعة منطقة العمل، وهي منطقة غير ساحلية ووعرة وجبلية ولا تضم إلا هياكل أساسية محدودة جدا. وفي ظل هذه المعايير، تشير التقديرات الى أن ثمة حاجة الى قوة لائقة تناهز ٥ ٠٠٠ جندي على الأقل (تتضمن خمس كتائب مشاة)، وذلك من أجل الاضطلاع بالمهام المذكورة أعلاه. وقد يتعين أن يعاد تكييف حجم القوة وفق تطورات الأحوال.

١٧ - ومن ثم، فإن تشكيل القوة سيتضمن:

(أ) مقر القوة، ويضم ما يقرب من ٢١٩ فردا، ويقوم على نواة المقر الحالي، ويشمل سرية عسكرية داعمة للإشارة/الاتصال. ويظل مقر القوة عاملا في كيغالي؛

(ب) خمس كتائب، (حوالي ٤ ٠٠٠ فرد) تشمل كتيبتين آليتين وثلاثة كتائب مزودة بمركبات، وكل منها لديها سرية آلية؛

(ج) كتيبة دعم القوة، وتناهز ٧٢١ فردا، ومن شأنها أن تقدم خدمات تتعلق بالسوقيات والصيانة والعناية الطبية، كما أن من شأنها أن تتضمن سرية مهندسين لديها القدرة على الاضطلاع بمهام من قبيل: تطهير الألغام والتخلص من القنابل وإصلاح الطرق الرئيسية والجسور وسائر الهياكل الأساسية، وذلك حسبما تتطلب البعثة الثانية في مجال الاضطلاع بولايتها؛

(د) سرية طائرات عمودية، وتتألف مما يقرب من ١١٠ فردا و ١٦ طائرة عمودية؛

(هـ) قوة شرطة عسكرية، وتناهز ٥٠ فردا، وتتولى مهمة توفير الأمن الداخلي للقوة؛

(و) فريق من المراقبين العسكريين، ويتكون من ٣٢٠ ضابطا، ويضطلع برصد أحوال الأمن المتصلة بالمعونة الانسانية والاضطلاع بالاتصالات وبواجبات الحراسة في هذا السبيل، وذلك في جميع أنحاء منطقة العمل، بما فيها منطقة الحدود عند الاقتضاء؛

(ز) قوة من ٩٠ شرطيا مدنيا تابعين للأمم المتحدة، مع توزيعها بنفس أسلوب توزيع المراقبين العسكريين، على أن تختص بإقامة الاتصالات اللازمة مع السلطات المدنية المحلية بشأن المسائل المتعلقة بالأمن العام.

جيم - الجدول الزمني للوزع

١٨ - يجري وزع البعثة الثانية على ثلاثة مراحل، وذلك رهنا بالقيام في الوقت المناسب بتوفير القوات والمعدات والجسور الجوية اللازمة[١].

١٩ - المرحلة ١ (اليوم "ي" + ٧) - تستكمل الكتيبة الغانية حتى تصل لعددها الكامل، أي ٨٠٠ فرد مجهزين بناقلات الأفراد المدرعة. وهذه الوحدة ستكفل حماية مطار كيغالي الدولي، الى جانب المواقع الأخرى بالمدينة، التي التجأت اليها الآلاف من النازحين تحت حماية البعثة الأولى. وهذه الكتيبة ستعمل أيضا فيما بعد كوحدة احتياطية للقوة.

٢٠ - المرحلة ٢ (اليوم "ي" + ١٤) - وزع كتيبتين (إحداهما آلية والأخرى مجهزة بمركبات)، وبعض العناصر المتقدمة من كتيبة الدعم، وقوة المقر بكاملها، وسرية الاشارة. وهذه القوات سوف يتم وزعها في المناطق التي تعد حالة الأمن فيها مبعث قلق بالغ، وكذلك في المناطق التي تضم أكبر تركيزات للنازحين، بما فيها مناطق الحدود عند الضرورة.

٢١ - المرحلة ٣ (اليوم "ي" + ٣١) - تهيئة بقية كتيبة دعم القوة وكتيبتي المشاة الأخريين. ومن شأن بقية كتيبة الدعم أن تقيم قواعد سوقية وهندسية أمامية في نواحي ردنغيري وبيومبا وبوتار من أجل تحسين خدماتها المقدمة الى القوة الميدانية. وكتيبتا المشاة سيتم وزعهما بصفة أساسية في بعض المناطق المحددة من البلد، بهدف توفير المساندة والمساعدة الضروريتين للسكان المحتاجين في هذه المناطق مع تقديم الترتيبات الأمنية من أجل برامج المساعدة الانسانية.

---

(١) اليوم "ي" هو موعد اتخاذ قرار مجلس الأمن الذي يأذن بالولاية الموسعة للبعثة الثانية.

دال - السوقيات

٢٢ - إن الوزع والدعم السوقي لقوة تتألف من ٥٠٠ ٥ فرد، في إطار الجدول الوارد وصفه أعلاه، يمثلان مهمة صعبة. وبالاضافة الى ذلك، يلاحظ أن رواندا بلد غير ساحلي، ولا يضم سوى مطارا رئيسيا واحدا (كيغالي) وثلاثة مطارات ثانوية. والنقل البري فيما بين الموانئ الاقليمية (مومباسا ودار السلام) ورواندا يتطلب أياما عديدة في أفضل الأحوال. ومن الضروري، بالتالي، أن يتم وزع وحدات عسكرية تتسم باكتفاء ذاتي وتستطيع العمل بشكل مستقل، الى حين توفير الدعم السوقي اللازم من قبل الأمم المتحدة. ومفهوم العمليات يتطلب نقل الوحدات الثلاث الأولى بالطريق الجوي، مما يتطلب إقامة جسر جوي استراتيجي على الصعيدين التجاري والعسكري، أي ما يبلغ ١٠ رحلات لنقل الركاب و ٤٠ رحلة لنقل الشحنات (طائرات من طراز C5A). أما بقية القوة وعتادها فسوف ينقلان عن طريق البحر بمجرد التمكن من الاضطلاع بذلك من الناحية التقنية.

٢٣ - وبسبب الحاجة الى إقرار الوضع الأمني في رواندا بأسرع ما يمكن، فإنه يتعين القيام بوزع البعثة الثانية على جناح السرعة. وكلما ازداد تأخر وزع القوة عن موعد صدور قرار مجلس الأمن، فإن احتمال عدم تحقيق البعثة لهدفها بالمعدلات العملية سوف يزداد بدوره.

٢٤ - ومن الممكن أن يتم الوزع بأسرع ما يمكن عن طريق فرقتي مشاة مشكلتين بالفعل ومعهما ما يلزم من دعم سوقي متكامل. وفي حالة تعذر توفير هاتين الفرقتين، فإنه سيتعين الاعتماد على الترتيبات الاحتياطية الأخيرة للأمم المتحدة، وإن كان سيتحتم التفاوض بشأن الاضطلاع باسهامات محددة. ومن المقدر لهذه العملية أن تستغرق فترة تتراوح بين شهر وشهرين. وسوف تستخدم، عند الاضطلاع بهذه الترتيبات الاحتياطية، تلك الطريقة التقليدية المتصلة بمطالبة الحكومات بتوفير قوات عسكرية. والتجربة الماضية تدل على أن تحقيق الوزع الكامل للقوات سوف يستغرق، على الأقل، فترة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر. وفي حالة قبول القوات دون معدات كافية، فإن التجربة تبين أنه سيحدث تأخير جديد، يمتد شهورا عديدة، فيما يخص توفير المعدات الضرورية لهذه القوات. ومن الواجب، بالتالي، أن توافق الدول الأعضاء على الاضطلاع بترتيبات ثنائية من أجل تقديم الجنود والمعدات والجسور الجوية اللازمة للبعثة الثانية.

هاء - القيادة والمراقبة

٢٥ - وسيرأس البعثة الثانية الممثل الخاص للأمين العام الذي ستكون له سلطة شاملة على جميع أنشطة البعثة. وسيتولى قائد القوة قيادة العنصر العسكري للبعثة. وسيوسع نطاق مقر قوة البعثة الحالي على النحو المبين في الفقرة ١٧ (أ) أعلاه وسيظل كائنا في كيغالي. وستوزع كتائب الى مناطق أو قطاعات معينة وفقا لأسلوب العمل الذي وردت مناقشته في الفقرات ١٩ - ٢١ أعلاه. وسيعمل قادة الكتائب بوصفهم قادة قطاعات داخل مناطقهم المحددة تحت توجيه قائد القوة. وستقيم وحدة الإشارة العسكرية اتصالات بين مقر القوة ومقر الكتائب وغيرها من الوحدات المعينة حسب الاقتضاء.

خامسا - الجوانب المالية

٢٦ - ستبلغ التكلفة المرتبطة بوزع القوة المعروض أعلاه ١١٥ مليون دولار تقريبا لفترة ستة أشهر (انظر المرفق). ويمكنني أن أوصي الجمعية العامة باعتبار هذه التكاليف من نفقات المنظمة وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة وستفرض الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء وستقيد للحساب الخاص للبعثة.

سادسا - ملاحظات

٢٧ - إن حل الأزمة في رواندا يجب، في رأيي، الوصول إليه عن طريق تنفيذ اتفاق أروشا الذي يقبل كلا الطرفين أنهما يقبلانه. ولتحقيق ذلك من الواضح أنه من الضروري الاتفاق على وقف لإطلاق النيران وتنفيذه في أقرب موعد ممكن. وقد أصدرت تعليماتي الى ممثلي الخاص والى قائد القوة بمواصلة إعطاء أولوية عليا للسعي الى تحقيق كلا الهدفين. وقد يرغب مجلس الأمن في إصدار نداء عاجل آخر للأطراف بالموافقة على وقف لإطلاق النيران والقيام، حتى قبل سريانه، بقبول تعيين مطار كيغالي كمنطقة محايدة لا تخضع إلا لسيطرة الأمم المتحدة.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة لأن تزيد الأمم المتحدة من جهودها الرامية الى معالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي سببها الصراع. وأنا أرحب بفكرة إنشاء مواقع محمية بالقرب من حدود رواندا مع بوروندي ومع جمهورية تنزانيا المتحدة لتسهيل توفير الإغاثة الى النازحين الموجودين بالفعل في تلك المناطق. ولكني أعتقد أنه من الضروري أن يقابل هذه المبادرة إجراءات لتقديم المساعدة الى المحتاجين في داخل رواندا. وهؤلاء يزيد عددهم بخمسة أضعاف عن النازحين الموجودين في مناطق الحدود أو الذين عبروا بالفعل الى البلدان المجاورة. وتركيز جهود المجتمع الدولي على الفئة الثانية سيعني عدم معالجة إلا جزء صغير من المشكلة. وعلاوة على ذلك، فهناك خطر من أن تعمل المواقع المحمية كمناطق جاذبة للمحتاجين في داخل البلد وتزيد بذلك جدا من عدد النازحين.

٢٩ - ومن الواضح أن العمليات الإنسانية الموسعة في مناطق الحدود وفي الداخل على حد سواء، سيسهلا تحقيق وقف لإطلاق النيران الأمر الذي من شأنه أن يساهم بلا حد في توزيع إمدادات الإغاثة توزيعا فعالا وآمنا. بيد أنه إذا لم ينفذ وقف إطلاق النار بحلول الوقت الذي تكون القوة الموسعة قد وزعت فيه، سيواصل ممثلي الخاص وقائد القوة نشدان تحقيق هذا الهدف مع تمركز القوة في أماكنها. وقد اجتمعت مع ممثلي الخاص في باريس اليوم وشجعته على مواصلة جهوده الرامية الى تحقيق اتفاق لوقف إطلاق النيران في أسرع وقت ممكن.

٣٠ - وكما لوحظ أعلاه، فإذا احتاجت البعثة الثانية أن تبادر إلى الوزع وإعادة التموين عن طريق دول مجاورة، ستتطلب البعثة الدعم النشط من جانب هذه الدول. وستتطلب البعثة الثانية أيضا تعاون ودعم الأطراف الرواندية. وفي هذا الصدد، أود أن ألاحظ أن ممثلي الخاص وقائد القوة قد قدما المفهوم المجمل هنا إلى كل من القوات الحكومية الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية. وقد كانت ردودهما الإيجابية الأولية على ذلك مبعث تشجيع لي. وقد طلبت من ممثلي الخاص وقائد القوة الحصول على تأكيد من الطرفين لدعمهما لهذه العملية دون أي شروط مسبقة.

٣١ - لقد شهد المجتمع العالمي بمشاعر الهلع وعدم التصديق ذبح ومعاناة مدنيين أبرياء في رواندا. وفي حين أن فرص تحقيق سلم دائم في رواندا هي أساسا في أيادي القادة السياسيين والعسكريين للبلـــد، لا يمكن أن يتجاهل المجتمع الدولي الآثار البشعة لهذا الصراع على المدنيين الأبرياء. وبناء على ذلك، أوصي مجلس الأمن بأن يوافق على التوسيع التدريجي للبعثة على النحو المعروض أعلاه لتمكين البعثة من أن تساعد فورا على تخفيف الأزمة الإنسانية في رواندا. وينبغي أن تكون ولاية البعثة الثانية لفترة ستة أشهر من تاريخ الوزع الأولي على أساس أن المجلس سيعيد النظر فيها كلما كان ذلك ضروريا، وبصفة خاصة، عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

٣٢ - وفي الختام، يجب أن أؤكد من جديد على أنه كي تحقق البعثة الثانية هدفها، لا يمكن تأخير وزعها بأي حال من الأحوال.

٣٣ - وأود أن أعرب عن عميق امتناني لممثلي الخاص، وقائد قوة البعثة، وجميع أفراد البعثة، للأداء المشرف الذي أدوه من أجل تحقيق ولاية البعثة في ظل ظروف خطيرة للغاية في رواندا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

موجز تقدير تكاليف وزع نحو ٥٠٠ ٥ جندي لفترة ستة أشهر

(بآلاف دورات الولايات المتحدة)

	المبلغ
١ - تكاليف الأفراد العسكريين	٦٠ ١٠٠
٢ - تكاليف الأفراد المدنيين	١١ ١٠٠
٣ - أماكن العمل/الإقامة	١ ٣٠٠
٤ - عمليات إصلاح الهياكل الأساسية	٧٠٠
٥ - عمليات النقل	٦ ٠٠٠
٦ - العمليات الجوية	٨ ٦٠٠
٧ - العمليات البحرية	-
٨ - الاتصالات	٣ ١٠٠
٩ - معدات أخرى	٤ ٥٠٠
١٠ - اللوازم والخدمات	٤ ٥٠٠
١١ - اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات	-
١٢ - برامج الإعلام	٣٠٠
١٣ - برامج التدريب	-
١٤- برامج إزالة الألغام	٥٠٠
١٥- المساعدة المقدمة لنزع السلاح والتسريح	-
١٦- الشحن الجوي والسطحي	١٢ ٠٠٠
١٧- نظام المعلومات الإدارية المتكامل	-
١٨- حساب الدعم لعمليات حفظ السلم	٨٠٠
١٩- الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين	١ ٥٠٠
المجموع	١١٥ ٠٠٠

MAP NO. 3807.1 Rev. 2 UNITED NATIONS
MAY 1994